رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم مع المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2152) السنة الثامنة - الاثنين (6) حزيران 2011

(المدى) تناشد المنظمات العراقية والدولية التصدي لإجراءات القمع

أجهزة الأمن تبتز الشبان الأربعة لتبرير اعتقالهم وإدانة "ساحة التحرير"

□ بغداد/ داود العلي

كان من المفترض أن يطلق سراح الناشطين الشباب الأربعة أمس الأحد كما صرح الناطق باسم عمليات بغداد، لكن ذلك لم يحدث. في وقت أفادت مصادر موثوقة أن المعتقلين يتعرضون لضغوط كبيرة لإظهارهم في مؤتمر صحفي اليوم الاثنين يعلنون فيه إدانتهم لتظاهرات ساحة التحرير وتبرير اعتقالهم على خلفية تهمة تزوير هويات.

وزير الناطقية علي الدباغ قال إن رئيس الوزراء نوري المالكي أمر بإطلاق سراحهم، لكنه عاد ليؤكد أنهم مزورون، ولم يتم احتجازهم على خلفية التظاهر.

وفي الأول من الشهر الجاري حصلت منظمة شبابية على معلومات وصفتها بالموثوقة تفيد بان عمليات الكرخ فبركت تهمة التزوير وأنهم التقطوا للشبان الأربعة وهم :"علي الجاف، احمد البغدادي، جهاد جليل، مؤيد الطيب" صورا فوتوغرافية ليتم توثيقها على بطاقات تعريفية مزورة.

المنظمة، وهي اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي، قالت إن تهمة التزوير مفبركة وتخالف بنود الدستور العراقي، فيما عبرت عن قلقها على مصير الشبان الأربعة.

ويرى مراقبون ونشطاء أن اعتقال الشبان، وما رافقه من تداعيات وتضارب فاضح في التصريحات، يكشف من الأساس الدوافع السياسية للحكومة في ملاحقة ومضايقة المجتمع المدني، خصوصا الحركات الشعبية التي تقود التظاهرات.

وكان مالكوم سمارت مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية قد صرح نهاية الأسبوع الماضي بان اعتقال الشبان الأربعة يشكل دليلاً إضافياً على عدم تسامح سلطات حكومة المالكي مع الخلاف السلمي في الرأي، وهي اعتقالات تبعث على القلق البالغ.

ومنذ إعلان خبر اعتقالهم، التزمت الأجهزة الأمنية الصمت، ولم يصرح الناطق باسم عمليات بغداد بأي شيء حيال الحادثة.

لكن، وفي الثامن والعشرين من شهر أيار الماضي، قال مسؤول رفيع في وزارة حقوق الإنسان إنها تمكنت من معرفة مكان احتجاز الشبان الأربعة، لكنه أشار إلى أن سبب الاعتقال يعود إلى أدلة توثق إطلاقهم شعارات تحرض على العنف وتستهدف النظام.

وما أثار استغراب الرأي العام، التصريح الذي أدلى به اللواء قاسم عطا الناطق باسم عمليات بغداد الذي نفى في الحادي والثلاثين من أيار الماضي اعتقال الشباب الأربعة من ساحة التحرير، وقال إن الأجهزة الأمنية عثرت عليهم في البتاوين وفي حوزتهم هويات مزورة. وجاء ذلك في وقت أعلنت منظمات مدنية أنها تمتلك أشرطة مصورة تدل على مكان تواجدهم حتى لحظة الاعتقال.

وتبين لاحقا أن الأجهزة الأمنية لم تعتقل الأربعة، بل قامت باختطافهم، وتشير الوقائع إلى أن قوة من الفرقة ١١ التابعة لعمليات بغداد اقتادت الشبان الأربعة صباح يوم الجمعة السابع والعشرين من أيار الماضي، وسلمتهم إلى مجموعة مسلحين في سيارة إسعاف وذهبت بهم إلى مكان مجهول.

يشار إلى أن تهمة التزوير لا تتطلب سوى إجراء تحقيق روتيني وإطلاق سراحهم بكفالة، لا أن يتم اختطافهم واحتجازهم لأيام.

وتعاملت الأجهزة الرسمية مع الحادث بصمت وتصريحات متضاربة، ما أثار القلق من تحول النظام إلى جهاز بوليسي قمعي. وعبر ناشطون وسياسيون عراقيون ومنظمات وجهات دولية مهمة طوال الأسبوع الماضي عن قلقهم مما يجري في البلاد على خلفية اعتقال المتظاهرين، وقالوا إن حادثة ساحة التحرير تنافي لوائح حقوق الإنسان وتناقض المعايير الديمقراطية.

ويحاول جهاز الاستخبارات العسكرية منذ أيام الضغط على الشبان الأربعة قبل إطلاق سراحهم من اجل الظهور بإعلانات متلفزة تبرر اعتقالهم وتدين التظاهرات.

يشار إلى أن جهاز الاستخبارات العسكرية يقوده ضابط برتبة لواء وهو حاتم المكصوصي ويدير الجهاز بالوكالة على خلفية أمر من القائد العام للقوات المسلحة دون العودة إلى البرلمان العراقي.

وكانت المدى قد تابعت ملف الشبان الأربعة طيلة فترة احتجازهم، وتبين من شهادات وبيانات من منظمات مدنية أن المخطوفين الأربعة معروفون في الوسط الشبابي، وهم من الذين يواظبون على الحضور في تظاهرات ساحة التحرير كل جمعة، كما أنهم من الطلبة المعروفين في أكاديمية ومعهد الفنون الجميلة.

وبينما تؤشر هذه الحادثة الدوافع السياسية لها، فإنها ساعدت الرأي العام على كشف الخروقات التي تترتب على أداء المسؤولين الأمنيين، وبدا أيضا أن اللواء قاسم عطا تحول من ناطق إلى رجل امن يلاحق المواطنين.

وكان عطا في إحدى الندوات الثقافية التي عقدتها النائبة صفية السهيل أجاب على سؤال لأحد الحضور بشان اتهام احد الشبان بالبعثية في حين لم يكن يبلغ من العمر عام ٢٠٠٣ اثني عشر عاما، فرد عطا عليه بلهجة التهديد:"أنا أعرفك .. أنت احد المتظاهرين في ساحة التحرير".

وعبر ناشطون في حركات احتجاج شبابية عن خشيتهم من تفاقم سياسة القمع لدى الحكومة العراقية، خصوصا مع لجوء الأجهزة الأمنية إلى فبركة تهم لمتظاهرين مدنيين.

هذا وتناشد المدى المجتمع المدني والمنظمات الدولية الوقوف بشدة ضد إجراءات القمع من قبل الأجهزة الحكومية.

يمنيون يحتفلون بمغادرة علي عبد الله صالح الى السعودية.. (أ.ف.ب)

العراقية: الوطني لن يشكل حكومة الأغلبية من دوننا

□ بغداد/ هشام الركابي

رحبت الكتلة العراقية بحكومة الأغلبية وعبرت عن موافقتها على المشاركة فيها.

وقال قيادي في العراقية إن التحالف الوطني ليس بمقدوره تشكيل حكومة أغلبية بعيدا عنها.

ويأتي ذلك في وقت تفاعلت تصريحات قياديين في دولة القانون مع إعلان رئيس الحكومة نوري المالكي عزمه تشكيل حكومة أغلبية بعد فشل الشراكة. وقال عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية زياد الذرب إن كتلته اشتركت في حكومة الشراكة الوطنية وهي لا تزال تعمل ضمنها.

وأضاف في تصريح خص به (المدى) أن العراقية تعتقد أن حكومة بهذا الشكل وبهذا الحجم لا تلبي طموح المواطن وتعمل على تلبية خدماته لذلك فان العراقية تؤيد مسألة ترشيق الوزارة. وكشف الذرب عن أن ائتلاف العراقية يرى إذا كان تشكيل حكومة الأغلبية ضرورة تلبي طموح الجميع فاعتقد انها ستشترك في هذه الحكومة لان التحالف الوطني لا يمكن أن يشكل حكومة من دون ائتلاف العراقية، والعراقية كذلك ليس بمقدورها تشكيل حكومة بعيدا عن التحالف الوطني. من جهته أعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي أن تشكيل حكومة أغلبية سيخدم البلاد سياسيا وخدميا شريطة وجود توافق سياسي بين الكتل المكون منها البرلمان، مؤكدا أن حكومات الأغلبية السياسية هي الأكثر رقيا ونجاحا.

وقال كمال الساعدي في تصريح له أمس إن تشكيل حكومة عراقية ذات أغلبية سيخدم البلاد سياسيا وخدميا على أن يكون توافقا سياسيا في المواقف والرؤى بين الكتل المتكون منها مجلس النواب، مؤكدا أن الحكومات ذات الأغلبية السياسية هي الأكثر رقيا ونجاحا، فيما ستكون مهددة بفض عراها بأية لحظة إذا تكونت على أسس المحاصصة.

ادوارد: المالكي وصف المجتمع المدني بمأوى المجرمين

□ متابعة/ المدى

انتقدت الناشطة النسوية لحقوق الإنسان هناء ادوارد كلمة رئيس الوزراء نوري المالكي في مؤتمر خاص بحقوق الإنسان بشان وصفه منظمات المجتمع بأنها تأوي إرهابيين،

وقالت ادوارد التي تم إخراجها من المؤتمر:"لقد اعترضت على عدم إطلاق سراح المعتقلين ومنهم الشباب الأربعة في المؤتمر وحملنا بوسترا يوضح معاناتهم".

وأضافت"لقد بينا في المؤتمر فحوى تقرير حقوق الإنسان الصادر من وزارة حقوق الإنسان والتي تعبر فيه الوزارة عن قلقها بهذا الجانب". موضحة"أن الكثير من المواطنين اختفوا من قبل الأجهزة الأمنية ولابد من تحديد هذه الأجهزة ومحاسبتها".

وتابعت ادوارد"من المؤسف أن يهاجم رئيس الوزراء نوري المالكي منظمات المجتمع المدني ويصفها بمأوى المجرمين وإلارهابيين.

نواب لـ(المدى): عطا يضلل الرأي العام ويشوه الحقيقة

□ بغداد/ المدى

وصف سياسيون عراقيون أداء الناطق باسم عمليات بغداد بأنه يناقض معايير الشفافية في ظل تضارب تصريحاته وتضليله لحقائق أمنية مختلفة.

"الصحاف" الاسم الذي أطلقته القائمة العراقية على الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا، في إشارة إلى سياسة التضليل التي كان يمارسها وزير الإعلام فترة حكم صدام حسين.

ويؤكد سياسيون ضرورة أن تتسم التصريحات التي يدلي بها اللواء عطا على المصداقية والواقعية بعيدا عن المغالطات والتناقضات التي يقع فيها اللواء في اغلب الأحيان.

وسبق للناطق عطا أن أقام دعوى ضد صحفيين عراقيين من بينهم عاملون في (المدى)، التي أكدت أن المادة الإعلامية التي تمارس النقد لا تستهدف شخص الناطق بل انها تعالج الأداء وتحاول تقويمه.

وفي آخر تصريحات للواء الناطق فإنه عمد إلى تبديل موقفه لثلاث مرات وفي وقت قياسي، حيث نفى عطا علمه بحادثة اعتقال ٤ شباب متظاهرين قد احتجزتهم القوات الأمنية قبل ١٠ أيام، ومن ثم ظهر أمام وسائل الإعلام ليؤكد أنهم حرضوا على العنف، ولم يلبث لساعات حتى أعلن عن إحالتهم إلى قاضي التحقيق بتهمة التزوير وفقا لقانون العقوبات كونهم يحملون هويات مزورة، رغم أن جهازا امنيا مثل عمليات بغداد لا علاقة له قانونا بالتهم الجنائية، هذا لو كان الأربعة قد زوروا بالفعل.

وتكشف القائمة العراقية عن تشخصيها بعض الإخفاقات لعدة تصريحات أدلى بها الناطق عطا وصفتها إياها بـ "غير الموفقة"، مستدلة بما قاله عن جريمة اغتيال رئيس هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي.

□ التفاصيل ص٣

تاجر يورد ملوثات فوكوياما إلى العراق

□ متابعة/ المدى

بدأت مركبات وسلع ملوثة بالأشعة التي انبعثت من الكارثة النووية التي ألمّت باليابان منتصف شهر آذار الماضي تتدفق على العراق عن طريق المنافذ البحرية والبرية، تجار أمريكان ضالعون بالقضية تلك حيث يتم تحويل مسار الشحنات لتسجل بأنها وارد أميركي أي قد استوردت من أميركا وتشحن إلى العراق بالاتفاق مع تجار عراقيين مقيمين في أميركا، وفيها نسبة من الإشعاع تعد مضرة جدا بالمستخدمين.

مصدر موثوق، أكد أن أكثر من عشرة أطنان من المواد والسلع الكهربائية والمنزلية وآلات صغيرة كهربائية قد انتشرت في الأسواق العراقية مع بداية هذا الشهر، وبطل هذه الصفقة تاجر عراقي مقيم في أميركا منذ عام ١٩٩٢ حاصل على الجنسية الأميركية، اسمه احمد الشافي، ولديه شركة تخليص كمركي، فروعها في الإمارات العربية المتحدة، والأردن، وتركيا، وأميركا، واليابان .

المصدر، أكد أن بحوزته وثائق وأوراق توريد للشحنات تلك تؤكد أن مصدرها اليابان وقد جمعت قبل شهرين تقريبا ومرت بالموانئ الأميركية القريبة من اليابان لتخرج نحو العراق بسمات تسجيل وتوريد أميركية يزيل الشكوك من أنها جاءت من منطقة ملوثة.

لجنة برلمانية: موازنة ٢٠١٢ أنجزت منذ الآن

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

كشفت اللجنة المالية في مجلس النواب عن الانتهاء من مشروع الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٢، مشددة على أن مناقشتها ستكون مطلع الفصل التشريعي القادم.

وقالت عضو اللجنة ماجدة التميمي في اتصال هاتفي مع "المدى" إن مقترحا أعدته لجنتها كي تتم مناقشة الموازنة الاتحادية وبصورة مبكرة كي لا يقع البرلمان في مطبات الموازنات السابقة، مشيرة إلى أن مشروع الموازنة الحالية أنجز من قبل لجان مشتركة من الحكومة والبرلمان حيث عقدت ما يقارب بالـ١٠ اجتماعات بهذا الصدد، عكس ما كان الأمر في السابق حين كانت تختص الحكومة بمفردها بإعدادها على أن تتم مناقشتها في البرلمان، مشددة على أن الآلية القديمة كانت تنطوي على كثير من المشاكل لاسيما مع تباين وجهات النظر ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الأمر الذي يؤخر إقرار الميزانية لأشهر عديدة.

وتابعت عضو اللجنة المالية "في البدء تم اعتماد واردات ٢ مليون و ٨٥٠ ألف برميل نفط يوميا، إلا أن الرقم عدل الى ٢ مليون ونصف المليون لوجود تقلبات اقتصادية كبيرة في العراق وتحسبا لأي طارئ على أن يكون سعر البرميل ٨٥ دولارا".

واستطردت التميمي وهي نائبة عن تيار الأحرار "ان اللجنة أعدت تقريرها وبشكل كامل وهي بصدد رفعه إلى البرلمان لفتح النقاشات على الموازنة وإجراء التعديلات المناسبة التي تطرح من قبل الكتل السياسية"، متوقعة أن يتم مناقشته مع بداية الفصل التشريعي الثاني.

وكان البرلمان صوت منتصف شباط الماضي على مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١١ والتي وصلت إيراداتها إلى مبلغ ثمانين ألفا وتسعمئة وأربعة وثلاثين مليارا وسبعمئة وتسعين مليونا وخمسمئة ألف دينار فيما قدرت النفقات بمبلغ ستة وتسعين ألفا وستمئة واثنين وستين مليارا وسبعمئة وستة وستين مليونا وسبعمئة ألف دينار.

الافتتاحية

مئة يوم من الإذلال (٥)

لكي لا يعود "زوار الفجر"

بقلم / فخري كريم

كان من الممكن منذ إطلاق الاحتجاجات الأولى، وتفجر الاحتقان والغضب الجماهيري على تدهور الأوضاع الحياتية والأمنية، أن يبادر رئيس الوزراء إلى تقديم نموذج لسلوك رجل دولة في نظام ديمقراطي، وهذا مجرد افتراض لا تؤكده وقائع الأشهر الأخيرة، فيضع الحقائق بوقائعها المريرة إن كانت كذلك، ويكاشفهم بأسباب عجزه وحكومته عن حل المعضلات التي تواجههما، وما يراه من حلول ومتطلبات، سواء كانت سياسية أو إمكانات مالية وتشريعية وسواهما.

وإذا تجاوزنا هذا الافتراض الذي لا يقوم على منطق الأحوال التي تُدار فيها الدولة، وما يعتريها من فساد ونهب وتقاسم مغانم، وسوء إدارة، فان المئة يوم التي التزم المالكي أن يعالج خلالها ما يقلق المواطنين، ويحقق ولو جانباً من مطالبهم المشروعة، كانت كافية ليؤكد فيها، انه جاد ومعنيٌ، قدر تعلق الأمر به شخصياً ومن موقعه كمسؤول مطلق الصلاحية كما يتصرف، باتخاذ خطوات ملموسة أولية، على احترامه لإرادة شعبه وناخبيه ومرجعيته، وبإعادة النظر ضمن صلاحياته، بكل ما يتعارض مع هذه الإرادة، أو على الأقل، بإظهار حسن إصغائه للرأي الآخر، وتنازله أمام ما يبدو موضع اعتراض وتذمر من أسلوب إدارته للحكومة والدولة، وهي شكوى قديمة جديدة، حتى أن البعض بادر عشية تشكيل الحكومة في الدورة الانتخابية الأخيرة إلى نحت اسم "المالكي ٢" للتدليل على انه سيهجر الأساليب المعزولة التي اعتمدها في ولايته الأولى، وكانت موضع استياء وسخط وعدم رضا عند غالبية الأطراف والكتل البرلمانية والسياسية. ويعتمد وفقاً لالتزامات محددة بمفهوم جديد يرسي أسس التوافق الوطني والمشاركة الحقيقية فيً رسم سياسة الحكومة وقيادة الدولة بكل مرافقها، ويتخلى عن نزعة الانفراد والهيمنة وتركيز الصلاحيات والسلطات تحت تصرفه.

إن المواطن مهما كان بعيداً عن العمل السياسي المباشر، يستطيع بفطرته التي تعتمد على ما يرتبط بأحوال معيشته، وما يلقاه من سلوك وتعامل في مؤسسات ومرافق الدولة أن يشخص طبيعة الحكومة ورجالاتها، ويحكم على هويتها ونزعاتها ويحدد موقفه منها. والمئة يوم التي مضت بسرعة قياسية، لما ارتبط بها من وعود وما شهدته من تراجعات وانتكاسات في أحوال الناس وأوضاعهم الأمنية والسياسية المتدهورة، لم تعكس ما يهدئ من روع المواطنين وقلقهم ويخفف من الأعباء المرهقة التي تُؤمِن أوضاعهم الحياتية. وقد شهدت الفترة المضنية المذكورة، المزيد من الإجراءات والتدابير المقيِّدة لحرياتهم وحقوقهم.

لقد قام السيد المالكي خلافا لما كان عليه أن يقوم به، بإحكام قبضته على أجهزة الأمن والاستخبارات وتوسيع نطاق نشاطاتها، خارج دائرة مكافحة النشاط الإرهابي وملاحقة الفساد والفاسدين الذين يتزايد نفوذهم في الدولة ويعيثون فساداً فيها أمام أنظار الحكومة دون أن تواجههم وتضع حداً لهم.

إن نفوذ وسلطة الأجهزة والدوائر الأمنية برعاية من السيد المالكي، وتحت قيادته آخذة بالاتساع بحيث يُخشى من سطوتها، وقد باتت تستخدم بكفاءة واستفزاز نفس الأساليب التي كانت تمارسها الأجهزة القمعية في ظل النظام السابق، من خطف واعتداء وتعذيب، وتلفيق تهم بالتزوير والتحريض على العنف والإرهاب لكل من يتعرض بالنقد للحكومة وعناصرها النافذة.

إن التورط في اختطاف الشبان الأربعة (علي الجاف، احمد البغدادي، جهاد جليل، مؤيد الطيب) من ساحة التحرير، وما تردد من توجيه ضغوط عليهم ومساومتهم على إطلاق سراحهم مقابل ظهورهم أمام وسائل الإعلام بالافتراء على أنفسهم وزملائهم وتوجيه الاتهام للمحتجين بالتخريب، مسرحية قديمة سوف لن تنطلي سوى على مفبركيها والمتورطين بها.

إن تهمة العثور على هويات مزورة، كما أعلنه السيد الناطق، لا تستدعي تدخل الاستخبارات العسكرية، المعنية بملاحقة الإرهابيين، والقضاء يكتفي في مثل هذه الحالة وان كانت ملفقة، بأخذ إفاداتهم وإطلاق سراحهم بكفالة. لا أن يجري اختطافهم والتعريض بهم وإخفاؤهم لبضعة أيام في موقع امني مجهول، كما لو أنهم مجرمون إرهابيون عتاة، لا كما هم عليه، طلبة نشطاء في حركة الاحتجاج ضد الفساد وسوء الأحوال والتعدي على الحريات.

مرة أخرى أين مجلس القضاء الأعلى..؟

وأين الادعاء العام..؟

وأين قادة الكتل البرلمانية من هذا الانتهاك الخطير للحريات وحقوق المواطنة في المطالبة برفع الحيف عن المعدمين والمظلومين من المدافعين عن النظام الديمقراطي.

إن الكتل السياسية بمختلف مشاربها واتجاهاتها الوطنية مطالبة برفع صوتها ضد ما يجري من تكريس سلطة الأمن والقمع في مواجهة العمل على ترسيخ أسس دولة القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان والحريات.

وعلى كل من يحرص على درء المخاطر عن المشروع الوطني الديمقراطي وإبعاد شبح زوار الليل لاقتحام حرمات المواطنين، أن يعبروا عن استنكارهم لهذا التوجه الخطير الذي تصر على إمراره حكومة المالكي في غياب الوزارات والأجهزة الأمنية المستقلة، ويطالبوا بتطهيرها من رجالات الأمن الذين تدربوا في الأجهزة القمعية الصدامية وتسللوا من جديد إلى حياتنا السياسية، وباتوا يحتلون اخطر المراكز والمسؤوليات، وعلى رأس اخطر هذه الأجهزة.

إن صد هذه الموجة والنزوع نحو تغليب القمع بدلاً من الخضوع لإرادة الشعب بالوسائل السياسية الديمقراطية، طريقٌ معبدٌ بالنوايا العدوانية التي لا جامع لها مع الديمقراطية.